



جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم محاسبة و التدقيق



الموضوع:

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: محاسبة و تدقيق

إشراف الأستاذ:

* د. مدادي عبد القادر

إعداد الطالبين:

* حاج موسى عبد الرحمان

* طيبي عبد النور

لجنة المناقشة

رئيساً

مشرفاً

ممتحناً

الأستاذ:

الأستاذ: مدادي عبد القادر

الأستاذ:

السنة الجامعية : 2019-2020

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير " متفق عليه وامثال لقول الحبيب - عليه السلام - في هذا الحديث الشريف وشعورا بواجب الشكر والعرفان فإنه يغمر قلبي ويلهج لساني بشكر الله تعالى والثناء عليه أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل فإن أصبت فمنه وحده لا شريك له، وإن أخطت فمن نفسي والشيطان والله منه البراء.....

من باب الشكر، فإننا نتوجه بعمق الشكر والامتنان لأستاذتنا المشرفة " مدادي عبد القادر"، الذي بذل قصارى جهده دون كلل أو ملل لتزويدنا بمختلف المعلومات والتوجيهات، وقد كان لنا الشرف بملازمته طيلة فترة إعدادنا لهذه المذكرة،

وواجب الشكر إلى كل من علمني حرفا

ويمتد الشكر ليطوي بين جناحيه جميع طلبة تخصص محاسبة و تدقيق، وعميق الشكر لمن كان له من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم إنه سميع مجيب

إهداء

* أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ضحى من أجل هذا الوطن

* إلى من أمانتني بالصلوات والدعوات الينبوع الذي لا يهل من العطاء إلى أغلى إنسان

في الحياة

* إلى أمي الحنونة

* إلى أبي الغالي

* إلى من كانوا لي نبع العنان المتدفق الذي استقيت منه حبهم الوارف... إلى القلوب

التي ساندتني خطوة بخطوة... أسرتي الحبيبة أهدي لها ثمرة هذا الجهد عرفانا وتقديرا

* إلى كل الآباء والشهداء الأبرار وإلى جميع أساتذة جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة

* إلى الباحثين وطلاب العلم

حاج موسى عبد الرحمان

طيري عبد النور

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى كل من في الوجود بعد الله تعالى أهدي خاتمة مشواري الجامعي التي من كانك ولا تزال تحترق
لتضيء درب حياتي التي مصدر سعادتي التي مرفأ الأمان ومنبع الحنان التي أعذب كلمة ينطقها

اللسان أمي الحبيبة

الى من كلة الله الصيبة والوقار التي من علمني العطاء بدون انتظار التي من أحمل اسمك بكل افتخار
والذي أثار دربي في هذه الحياة من علمني مامية الخطوات التي من حذني في أمداج عيني
وخافه عليا قبل أن يخافه على نفسه أبي الغالي أطل الله في عمري.

الى سندي وقوتي اخوتي الذين أسند عليهم نفسي عند الشدائد

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى طلبة جامعة جيلالي بونعامة

إلى كل أصدقائي في الحياة

إلى كل من علمني حرفاً أهدي هذا العمل

مقدمة

1. طرح إشكالية الدراسة:

إنّ آثار العولمة من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبع ذلك من تحرير الأسواق الماليّة أدّى إلى توسع حجم الشركات و زيادة فرصها في تحقيق الأرباح و انفصال الملكيّة عن الإدارة. دون أن ننسى الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم حيث أرجع المختصون حدوثها إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، حيث أنّ الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم الماليّة وما تتضمنه من معلومات محاسبية و ذلك خلاف للحقيقة، إضافة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة، و بالتالي افتقاد هذه الشركات مصداقيّة الجدوى الماليّة لها و افتقاد الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها الماليّة و اجراءاتها في المحاسبة و المراجعة. و بالتالي لابد من بناء إطار تنظيمي يجعل إدارة الشركات و مراقبتها " حوكمة الشركات " يرقى للمستوى الذي يضمن حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين آدائها و ممارستها المالية و المحاسبية، و توفير الشفافية و إعادة الثقة و تعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، وهنا تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

2. مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي هل تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية لدى الشركات ؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية . هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

. هل تحرص الشركات على توفير معلومة مالية ذات جودة بتطبيقها لآليات حوكمة الشركات؟

3. فرضيات الدراسة:

. تلتزم " غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى " بتطبيق مبادئ الحوكمة.
. تحرص شركة " غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى " على توفير معلومات مالية بجودة عالية من خلال التطبيق المحكم لآليات حوكمة الشركات.

4 . أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تتناول موضوع يخص تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، عن طريق إبراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات و الالتزام بالمبادئ الخاصة بها في البيئة الاقتصادية الجزائرية ، و هذا من أجل تقديم قوائم مالية لأصحاب المصالح تنتم بالخصائص النوعية للقوائم المالية. ونلخص أهمية الدراسة فيما يلي

. حوكمة الشركات و تأثيرها الايجابي على جذب الاستثمارات و دعم القدرات التنافسية للشركات . . حوكمة الشركات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تعزيز الانظمة الرقابية داخل المؤسسة

. توضيح أهمية حوكمة الشركات في تهذيب الممارسة المحاسبية و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، اذ هذه الاخيرة تنعكس على جودة التقارير المالية و تعزيز الافصاح .

. توضيح أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق و نزاهة المعلومة المالية المعروضة و للحدّ من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوي المصالح في الشركة.

5 . أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

. الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

. التعرف على ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات مالية ذات جودة و مصداقية عالية بغرض اعادة الثقة فيها .

. عرض آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور هام في تحقيق جودة المعلومات المالية.

. الوقوف على واقع الحوكمة في القطاع العمومي (شركة غرفة التجارة و الصناعة لولاية عين الدفلى

6 . مبررات اختيار الموضوع:

و تتجلى فيما يلي

. الاهتمام الشخصي بالموضوع و ارتباطه بمجال تخصص المالية و المحاسبة.

. الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية و دعم القدرات التنافسية للشركات و المؤسسات الوطنية .

. رصد و تشخيص مصداقية و جودة المعلومات المالية وما لها من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني كما تخدم جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم اعتماد القوائم المالية للمؤسسات

. إيجاد سبل لتحقيق جودة المعلومات المالية وهذا من خلال تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات و تفعيلها من خلال إيجاد دليل لحوكمة الشركات.

. حدود و مجال الدراسة:

. حدود مكانية: دراسة حالة في غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى

. حدود زمانية: تتمثل في الفترة الممتدة بين 2019 إلى غاية شهر أفريل من سنة 2020.

7. منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

نظراً لطبيعة الموضوع فإننا نستخدم المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات و تصنيفها، و هذا في الفصل الاول، و منهج دراسة حالة . الدراسة الميدانية . في الفصل الثاني، و يتم الاستعانة بالأدوات التالية

المقابلة: يتم التحدث إلى عضو مجلس إدارة سابق بواسطة طرح أسئلة تقييم ذاتي الهدف منها الاستفسار و التعرف على مدى التزمه بتطبيق حوكمة الشركات، و هذا كدعم لإجابات المعطيات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

الملاحظة: و يتم ذلك من خلال متابعة أنظمة الرقابة والاطلاع على جميع السجلات و التقارير الخاصة بالشركة للتعرف على مدى التزم بتطبيق مبادئ الحوكمة و اثر ذلك على جودة المعلومات المالية.

8 . هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري و فصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول مبحثين المبحث الاول " مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات" نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات بالإضافة إلى مفهوم و خصائص حوكمة الشركات وكذلك محددات ومقومات حوكمة الشركات.

أما في المبحث الثاني " جودة المعلومات المالية و علاقاتها بحوكمة الشركات" تطرقنا إلى جودة المعلومات المالية تعريفها و خصائصها و معايير تحقيقها و مشاكل تدنيها، كما تناول هذا الفصل حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

أما في الفصل الثاني فقمنا بتحديد الإطار المنهجي للدراسة، كما قمنا كذلك بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة محل الدراسة، و تحديد مدى التوافق بين المعارف النظرية و الممارسة الميدانية.

وختامنا بخاتمة أجبنا فيها على الفرضيات الموضوعية وأدرجنا فيها الدراسة الميدانية إلى جانب ذلك

تقديم مجموعة من الإقتراحات الهامة .

الفصل الأول الجانب النظري

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات (corporate Governance) ، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي و هذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة و خاصة في ظل التحول إلى النظام الراسمالي (كبر حجم الشركات، نمو الشركات الكبيرة والخاصة، و كذلك في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية و سلسلة الأزمات الماليّة التي حدثت في الكثير من الشركات. أدت هذه الأحداث إلى إهتمام العديد من الإقتصاديين و المحللين الماليين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و الشركات و إقتصاديات الدول ككل.

و لتوضيح الجانب النظري لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، نظرا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الإقتصاد الوطني.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور حوكمة الشركات في المطلب الأول و لمفهومها و خصائصها في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث سنتعرف على محددات و مقومات و أبعاد حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها.

المطلب الأول: نشأة و تطور فكرة حوكمة**الشركات أولا: بدايات فكرة الحوكمة**

مرت حوكمة الشركات بالعديد من المراحل التي أثرت عليها، و كانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات (سميث)1776 التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم قال فيه:

" إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، و ذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات و التحريف في الحسابات ".

ثانيا: المراحل الأساسية لتطور فكرة الحوكمة

و بعد ذلك أتى الأستاذان في جامعة هارفرد Berle and Means عام 1932 و تناولوا الفصل بين الملكية و الإدارة، و تم توضيح ذلك في المشكلة الأساسية للإدارة التي تتجم عن الفصل بين الوظيفتين و التي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة.

و استمر بعد ذلك التطوير و التعديل عليها إلى أن وصل إلى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و الذي بالكاد تجمع عليه العديد من دول العالم تستمد منه قوانين و أطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول¹.

ويخلص الجدول التالي مراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا:

الجدول رقم 1-1: المراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا.

¹ - حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص-ص: 10-

الإصدار	الجهة	العام
cadbury صدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير siradrian في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتمام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتمام به.	CADBURY	1992
GEERNBURY الذي ركز على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، و الذي أوصى بالإفصاح الكامل على المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافآت.	GREENBURY	1995
HAMPLE الذي عني بحوكمة الشركات وجاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين 1992 CADBURY و في هذا التقرير 1995 GREENBURY .	HAMPLE	1998
صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحومة الشركات في عام 1999 و التي أصبحت حجر الأساس و معيار دولي لواضعي السياسات و المستثمرين و الشركات و الآخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع أنحاء العالم.	OECD	2002
استجابة الأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون SANBANES OXLEY ACT بعد ما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم التحديد فيه متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها.	SARBANES OXLEY ACT	2002
إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD و اشتملت على النسخة السابقة لم اراة التطورات الأخيرة و الخب ارت في دول المنظمة وخارجها.	OECD	2004
إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD و تضمنت على القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف الاضطلاع بمسؤوليتهم.	OECD	2008

المصدر: حسام الدين غضبان، " محاضرات في نظرية الحوكمة "، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،

عمان، الأردن، ط2015، 1، ص - ص: 11-12.

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

1- مفهوم الحوكمة لغويا

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة و الحُكْمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فان لفظ " الحَوَكَمَةُ " يتضمن العديد من الجوانب منه:

- أ - الحَكْمَةُ : ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- ب - الحُكْمُ: و ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- ت - الإِحْتِكَامُ : وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- ث - التَحَاكُمُ : طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- مفهوم حوكمة المؤسسات اصطلاحا

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها:

أ- مفهوم الحوكمة حسب الباحثين و المختصين

عرف الباحثين (Monks and Minow) حوكمة الشركات بأنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة " .

ويرى الكاتب محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا تعتبر حوكمة الشركات: "الإطار الذي يسعى على تحقيق اهداف الشركة من خلال الدور الفعال لمجلس الإدارة".

ب- مفهوم الحوكمة حسب المنظمات الدولية

وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 حوكمة الشركات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فاعتبرها: "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها . وترتكز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة".

مفهوم حوكمة الشركات في عام (OECD) 1998 وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بأنه:

"النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء".

وتعرّف حوكمة الشركات من ناحية أخرى بأنها: "مجموعة من القواعد التي تجرى بموجبها إدارة الشركة داخليا. و يتم وفقها إشراف مجلس الإدارة على الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة".

كما يمكن أن تعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل الشركة".

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

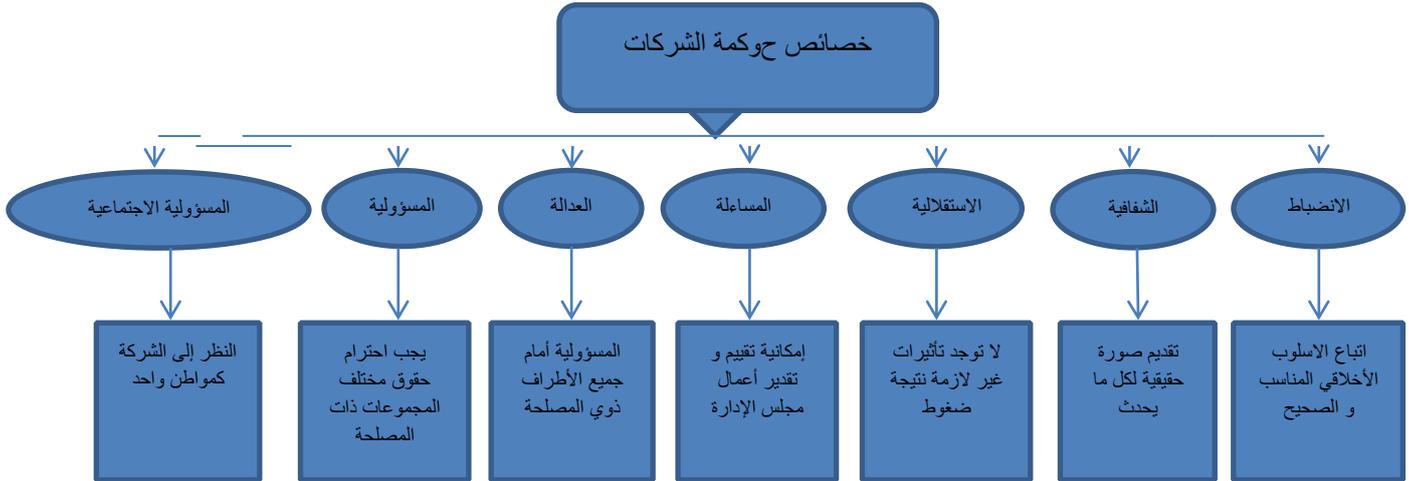
- أ - مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- ب - تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- ت - التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.
- ث - مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين. يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين¹.

ثانياً: خصائص حوكمة الشركات

تضيف مؤسسة Truth للإستشارات الاقتصادية أن الحوكمة الجيدة تستدعي توافر الخصائص التالية

- ✓ **الإنضباط** : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- ✓ **الشفافية** : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ✓ **الإستقلالية** : لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛
- ✓ **المساءلة** : إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ **المسؤولية** : المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- ✓ **العدالة** : يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات ذوي المصلحة في الشركة؛
- ✓ **المسؤولية الإجتماعية** : النظر إلى الشركة كمواطن جيد.¹ الشكل رقم 1-1 (: خصائص حوكمة الشركات

¹ - حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، "واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للإبداع و التفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليلة، أيام 6 و 7 فيفري، 2009، ص- ص: 3-5.



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف (المفاهيم،

المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية: 2007-2008، ص: 25.

المطلب الثالث : محدّدات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها وأبعادها

أولاً: محدّدات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع

تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة¹.

وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى

جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل 1-2 أدناه).

ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي: ¹

1- المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة

للمنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة

تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)

في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل

¹ - كيجلي سلمى عائشة ، ارضية كروش، يوم د ارسى حول " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح

المحاسبى"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 2010، ص: 32.

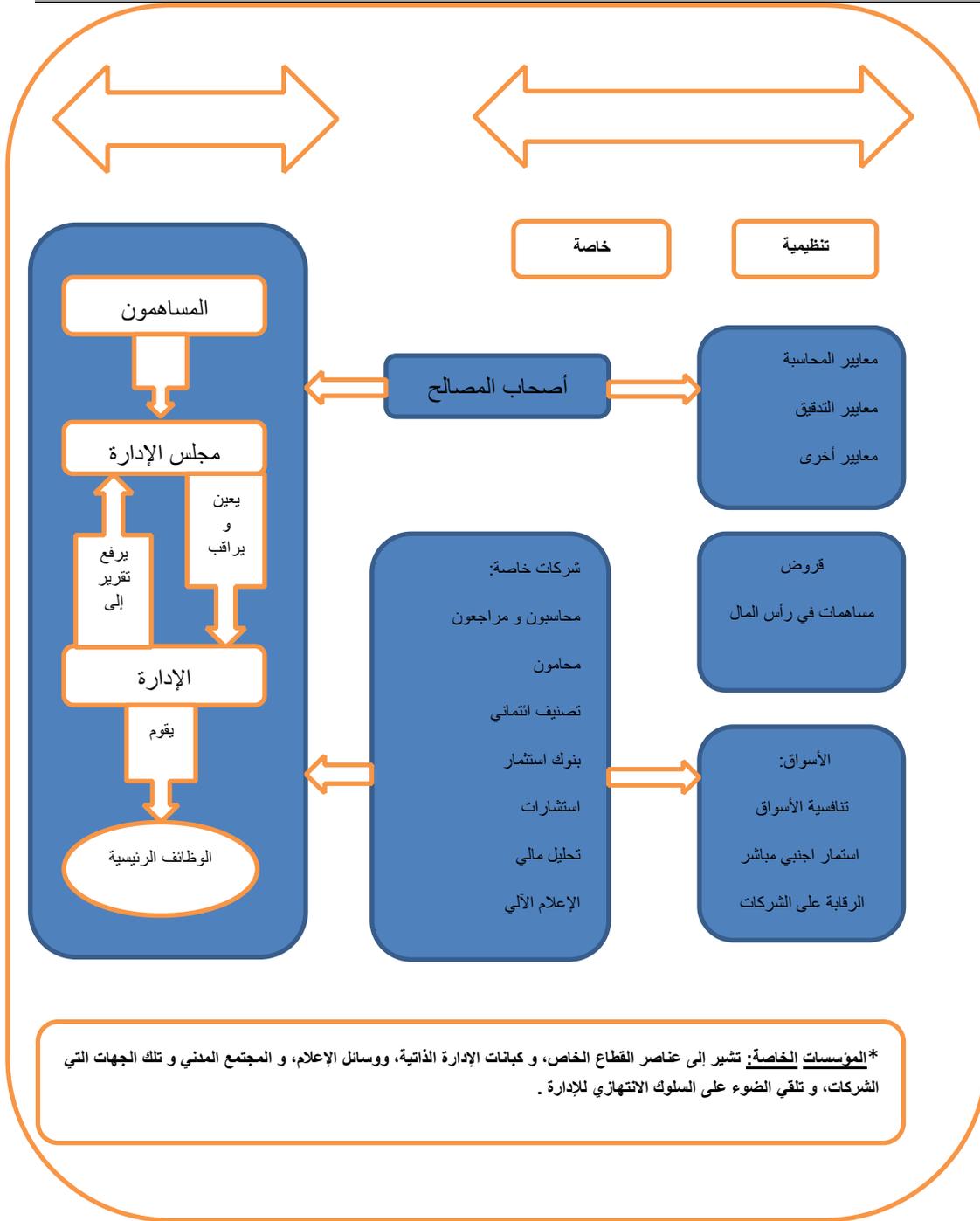
الأسواق بكفاءة) ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها (، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة¹

شكل 1-2 () : المحددات الخارجية والداخلية للحكومة

¹ - اربح بوقرة، هاجرة غانم، "الحكومة المفهوم والأهمية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012، ص:9.



*المؤسسات الخاصة: تشير إلى عناصر القطاع الخاص، و كليات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، و المجتمع المدني و تلك الجهات التي الشركات، و تلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة .

المصدر: سيد علي ميهوب"، أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة
الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2014، ص: 11.
ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة
الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
2. وجود لجان أساسية - منها لجنة المراجعة - تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3. وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
5. تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية¹.

ثالثاً: الأطراف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 - المساهمون Les Actionnaires : هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثمارهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.¹

2 - مجلس الإدارة : وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العام وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة (Duty Of Care): ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظاً وحذراً وأن يبذل الجهد واجب العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
- واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

¹ هوام جمعة، لعشوري نوال، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية" ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، ص: 10 - 11.

3- الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه

الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة¹.

4- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال و موظفين، إلا أنّ هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلاً يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار².
اربعا: أبعاد حوكمة الشركات.

أ. **البعد الرقابي:** يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في الشركة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل....

ب- **البعد الأخلاقي:** و يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية....

ج- **البعد الإستراتيجي:** يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أو الشركة ككل.

د- **البعد الإفصاحي:** وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة³.

المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية

¹ رياض زلاسي "، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الج ازر، 2012، ص:16.

تعتبر المعلومات المالية، العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية جودة المعلومات المالية والخصائص النوعية لها، و معايير تحققها و مشاكل تدنيها.

المطلب الأول : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية لا بد من المرور ب:

أولاً: البيانات

هي عبارة عن حقائق خام غير مترابطة وتكون على شكل إشارات و رموز أو ملاحظات وتمثل أفراداً أو أشياء أو عمليات تبادل، وهي أيضاً تتمثل في المدخلات في نظام المعلومات الإدارية تناسب في قنوات الاتصال المختلفة من المصادر الداخلية عن كافة الأنشطة التي تنجزها المنظمة التي يعمل في أطارها نظام المعلومات (أي وظائف الإدارة)¹.

ثانياً: المعلومات Information

كلمة معلومات هي مشتقة من كلمة " يعلم Inform"، و هي اي المعلومات مشتقة من الكلمة الفرنسية و اللاتينية التي تكتب بنفس الطريقة Information²، و هي عبارة عن بيانات قد تم تحويلها ومعالجتها بحيث يكون لها معنى وقيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لمتخذ القرار.

ثالثاً : المعلومات المالية

هي عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة داخل المنظمة².

¹ - صباح رحمة محسن و آخرون، "نظم المعلومات المالية - اسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها"، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 25 .

² - محمد بن أحمد السديري، محاضرات حول "نظم المعلومات الإدارية"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص:2.

اربعا : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

تعني جودة المعلومة المالية مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما يقصد بجودة المعلومات المالية مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام واخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة .

ويقصد أيضا بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة . كما أن مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية والاقتصادية فيما يلي :

أ - **ملائمة المعلومات** : أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها. ولكي تتصف المعلومات بالملائمة لا بد أن تكون ذات قيمة تنبؤية تحسن من قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كذلك لا بد أن تمتلك المعلومات الملائمة قيما استرجاعية (قيمة رقابية) متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. أما التوقيت المناسب فتمثل الخاصية الثالثة للمعلومات الملائمة والتي يقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها .¹

ب - **الموثوقية للمعلومات** : تشكل الموثوقية (الاعتمادية) الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية .

إنما تتعلق بأمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليه. ولكي تمتاز المعلومات بالثقة لا بد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز.

¹ - عباسي عصام، "تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص:46 .

الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضلا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس. وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المالية. أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثوق بها فهي الحيادية والتي تعني تجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة ولكي تكون مختلف المعلومات المالية والاقتصادية ذات جودة عالية يجب أن تكون ذات قابلية للمقارنة تمكن مختلف مستخدميها من تحديد أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، كما يجب أن تكون ذات قابلية للفهم أي قدرة المستخدمين من إدراك أهميته¹.

ج- قابلية الفهم: تعني أن تكون المعلومات المالية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد¹.

د - القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة³.

هـ - الثبات: يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق الشركة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية لا تتغير من فترة محاسبية إلى أخرى⁴.

المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية

بحيث تتحقق جودة المعلومة المالية انطلاقا من مجموعة المعايير التالية:

أ - معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها².

¹ - ريمة مناع، لع اربة مولود، "أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على الاستقرار المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01، 2014، ص-ص: 219-220.

² جمال لعشيشي، "محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"، الأوراق الزرقاء، الحج ازر، 2010، ص: 13.

ب - معايير رقابية : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من سياستها واجراءاتها وتنفيذها بفاعلية وأن بياناتها

المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الامتثال للقواعد والقوانين المطبقة.

ج - معايير مهنية : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة. ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة. والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

د - معايير فنية : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار¹.

المطلب الثالث : مشاكل تدني جودة المعلومات المالية

كما أن هناك مجموعة من المشاكل تؤدي إلى تدني مستوى جودة هذه المعلومات والتمثلة خاصة في مشكلة عدم تماثل المعلومات (المعلومات غير المتماثلة أو غير المتكافئة) والتي يقصد بها التوزيع غير المتساوي للمعلومات الناجمة عن عدم توافر درجة عالية من الإفصاح والشفافية للمعلومات. أي وجود فئة من المستثمرين على درجة كافية من المعلومات دون غيرهم بما يؤثر سلبا على كفاءة الأسواق المالية وعدالة الأسعار، وبالتالي انخفاض سيولة السوق نتيجة الرغبة لدى المستثمر العادي للمشاركة في السوق نظرا لارتفاع درجة المخاطرة. لذا تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل

¹ - هوام جمعة، لعشوري نوال، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص:17-18.

الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية. ويخلق نقص المعلومات مشاكل في النظام المالي من ناحيتين الأولى قبل أن يتم التداول المالي وتسمى تلك المشكلة الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس والثانية بعد أن يتم التداول المالي وتسمى المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية :

أ - الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس: هي مشكلة من مشاكل عدم تجانس المعلومات ، تنشأ قبل إتمام المعاملة وذلك عندما يكون أصحاب المخاطر الكبيرة في الائتمان هم أكثر الأشخاص سعياً للحصول على القرض .

ب - المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية :الخطر الذي يحدث بعد أن تتم المعاملة، وعندما يكون هناك حافز لدى المقترض لممارسة أنشطة لا يرغب فيها المقرض أو أنشطة غير أخلاقي (أي أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض) .

السعي إلى الاستفادة ويرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخرى هي مشكلة (السعي إلى الاستفادة دون دفع تكاليف) وتحدث هذه المشكلة عندما يقوم الأشخاص الذين لا ينفقون مواردهم على جمع المعلومات بالاستفادة من المعلومات التي يقوم الآخرون بجمعها الأمر الذي يثبط من حافز الحصول على المعلومات¹.

المبحث الثالث : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة و دور آلياتها في تحسين جودة المعلومات المالية و إنعكاسات قواعدها على الإفصاح و جودة التقارير المالية

المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة

- ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة جلياً في ما يلي :
- أ - ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقدير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.
- ب - يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
- ج - إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي مكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.
- د - يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة¹.

المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.

وتؤدي حوكمة الشركات دوراً مهماً في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Impavido & Hess إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر وكما يأتي :

¹ جاوحدو رضا، "تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08-07-ديسمبر 2010، ص:06.

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

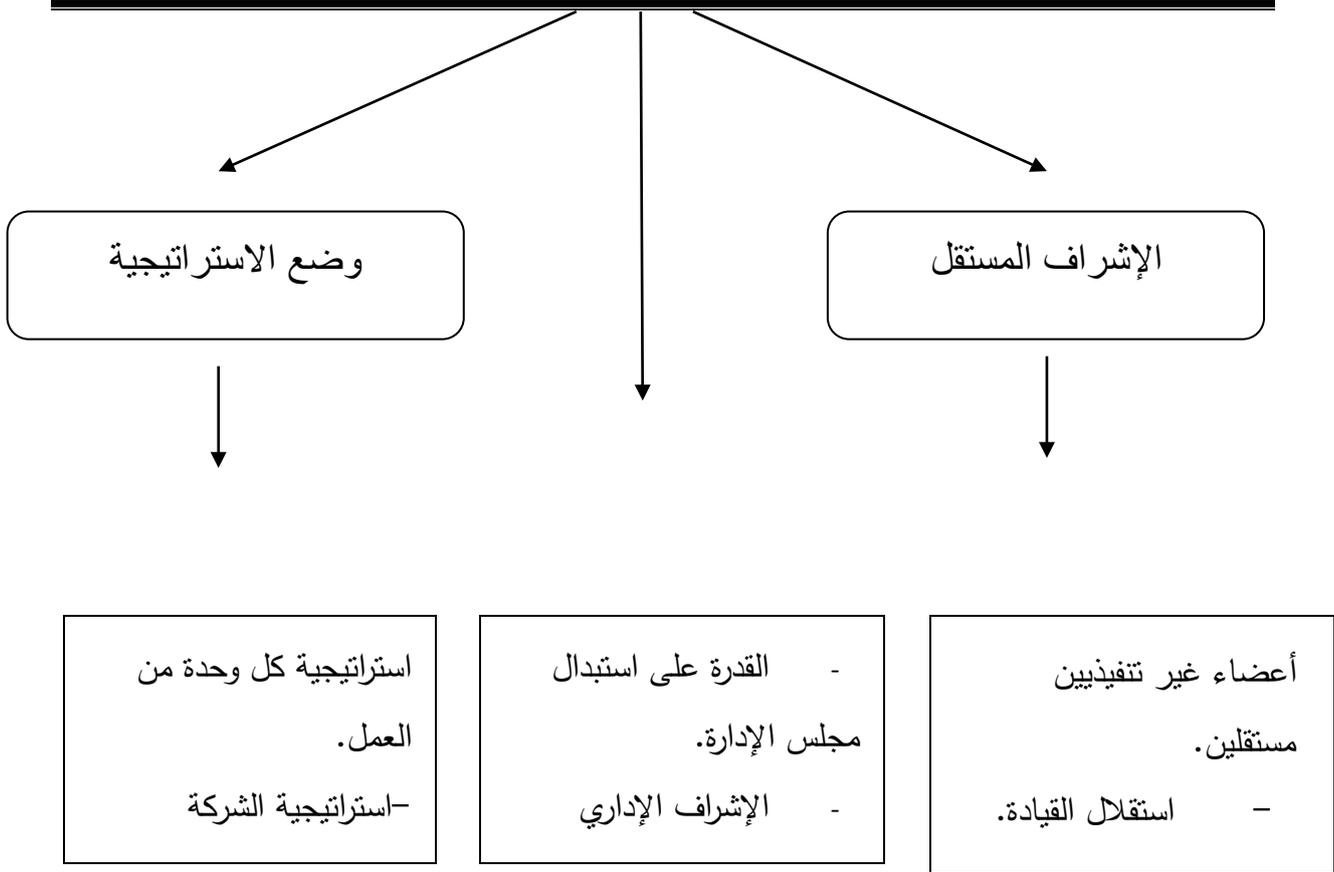
أ - دور مجلس الإدارة

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن يذكر Harianto & Singh كل من أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين واعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

الشكل رقم (2-1) : المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

مكونات مجلس الإدارة



المصدر: محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 98.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة¹.

ب - لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات لأطراف الخارجية ، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية

¹ قرواني أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"، م رجع سبق ذكره، ص: 12.

تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع¹

حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً¹.

ج - المراجعة الداخلية

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة دقة العمليات واعطاء نصائح لأجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على أنه : يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها².

ثانياً: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

أ - المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهر ي وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك و إدارة الوحدة الاقتصادية(القضاء على مشكل الوكالة)، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المسيرين و المساهمين خاصة (، ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.²

المطلب الثالث: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجوداً للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر

¹ سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008، ص:2.

² قرواني أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"، مرجع سبق ذكره، ص:12.

التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداءه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرط أساسيا¹

لاجتذاب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم¹.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

ماجد إسماعيل أبو حمام " أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات مدرجة في البورصة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و هي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009. قامت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وإبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها

✓ عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط إستراتيجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.

✓ عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تآثر على صحة قرارات المستثمرين و المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- ريمة مناع، لع ارية مولود، " أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقار المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 2014، 01.

¹ سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

قامت هذه الدراسة بإباز مدى تأثير جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقار المالي. ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها

✓ إن تزويد مختلف متخذي القارات بقاعدة بيانات ومعلومات هشة، يساهم في تراكم حالات عدم الاستقار المالي وتوالي حدوث المشاكل المالية على مستوى الماسسات المالية.

✓ إن عدم تماثل المعلومات وما ينجم عنها من عدم تكافؤ المتعاملين في الحصول على المعلومات يمكن أن ياثرب سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة الأسواق المالية من جهة أخرى. فيحول الأسواق المالية إلى أسواق للمضاربة العشوائية، ما يادي في النهاية إلى التخصيص غير الكفاء للموارد المالية المتاحة و حدوث اضطرابات في الأسواق المالية والتي تسفر عن حدوث أزمات على مستوى القطاع المالي.

✓ كما أن تدني مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية يادي إلى ظهور مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتمال المعلومات.

والتي تاترب في مستوى كفاءة أهم مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السوق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم جودة المعلومات و خصائصها من ملاءمة ، موثوقية، قابلية الفهم ، قابلية المقارنة و الثبات ، و كذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة المؤسسات بالمحاسبة ومخرجات النظام المحاسبي، وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة من خلال آلياتها والمساهمة في تحقيق الشفافية واطفاء المصدافية على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

المبحث الأول : الدراسة الإستطلاعية و عرض خصائص العينة

المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية

يمكن الإشارة في البداية إلى الهدف من الدراسة الإستطلاعية يتمثل في :

أهداف الدراسة الاستطلاعية :

- التعرف على ميدان الدراسة وتحديد خصائصه .
- التعرف على صعوبة الميدان التي يمكن مواجهتها في الدراسة الحالية.
- قياس الخصائص السيكومترية لأدوات البحث .

حدود الدراسة الإستطلاعية :

- الحدود المكانية: أجريت الدراسة الاستطلاعية بولاية عين الدفلى .
- الحدود الزمانية : خلال الاسبوع الثاني من شهر ديسمبر 2019 .

الحدود البشرية: اجريت الدراسة على عينة قوامها 100 عامل في غرفة التجارة و الصناعة بولاية عين الدفلى .

منهج الدراسة :

قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي في دراستنا لمنهج الوصفي أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية و رسائل الماستر والدكتوراة ، ومناهج البحث العلمي بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، وبعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث، وسوف نتعرف هذا المقال على تعريف المنهج الوصفي وخصائصه.

مكان إجراء البحث:

: لمحة تاريخية خاصة بغرف التجارة و الصناعة الجزائرية:

المطلب الثاني: مكان إجراء البحث

نشأة الغرفة التجارية

من 1830 إلى 1962 :

أنشئت غرف التجارة و الصناعة أثناء الحقبة الاحتلالية.

و قد كانت يسيرها أساسا معمران خدمة لمصالح الدولة المستعمرة.

على مر السنين كونت هذه الغرف ذمة معتبرة.

- - صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية و المطارات (تمت مثلا توسعة ميناء الجزائر من طرف غرفة التجارة و الصناعة للجزائر) و فضاءات التظاهرات الاقتصادية و مخازن العبور.
- - صاحبة املاك عقارية و منقولة (القصر القنصلي , بورصة الجزائر , مقرات بنوك و شركات تأمين).
- - صاحبة أجهزة للتكوين: مدارس تجارية, مدارس للخياطة, مدرسة تقنيات التبريد.
- - صاحبة قيم عقارية (مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسية Air France).

بالإضافة الى ذلك , خولت للغرف مهام السلطة العامة في بعض المجالات :

- - تسيير السجل التجاري و منح علامات الجودة.

من 1962 إلى 1976 :

أدت الخيارات السياسية و الاقتصادية الى تخفيف تدريجي في مهام الغرف و أملاكها (ذمتها) لفائدة مؤسسات عمومية جديدة

(Comex , Ofalac , Sonatraq , ONP , ENIC)

وعلى سبيل المثال فقد تم سنة 1962 تأسيس معرض الجزائر بترخيص من الدومين و بقرض صيني (سدده من بعد دولة الصين كليا).

حيث أسست و نصبت الديوان الوطني للمعارض و التصدير و من بعد

الشركة الوطنية للمعارض و التصدير حاليا.

تقلص دور الغرف في بداية السبعينات الى بث المعلومات التجارية و التكوين المهني (الخطاطة , الحلاقة و المحاسبة و الاختزال على الآلة الكاتبة).

و ذلك الى غاية سنة 1976 حل معظمها.

سنة 1980: إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و غرف التجارة و الصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية:

- - أنشئت في اطار ادماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.
- - تحتوي علي مجلس للتوجيه و ممولة كليا من ميزانية الدولة (على المستوى المحلي).
- - المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات.
- - **سنة 1987:** الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.

- - إشراك المؤسسات في النشاطات .
- - اعتماد مبدئ إنظام الشركات.
- - تنظيم المتعاملين في اقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني.
- - تنصيب مجلس إدارة مفتوح لممثلي رؤساء المؤسسات المرسوم 87-171 المؤرخ في 01 أوت 1987.

سنة 1996: تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

- - تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.
- - تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية.
- - الانتساب التلقائي.
- - مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة و الصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة و صناعة).
- - تنصيب هيئات جديدة: الجمعية العامة، المجلس و اللجان
- - التقنية :
- - تمويل مشترك (موارد خاصة ، الضرائب ، الاعانات و الاشتراكات)

(المرسوم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996).

سنة 2000 : اعادة شروط الاستحقاق

- - إعداد شروط الاستحقاق.
- - (المرسوم التنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000).
- - توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في مجال التكوين (المادة 2 من المرسوم 2000-312) إطلاق التكوينات
- - الاولية : تكوين ما بعد التدرج المتخصص، الشراكة ...
- - إصدار قرار وزاري مشترك.
- - مرسوم تنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

سنة 2010 : تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 الى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات و تطلعات المتعاملين الاقتصاديين و لا سيما السعي على تقريبهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب اصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010 ، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 ، المتضمن انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو الى 219 عضو كمت انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة من 55 عضو الى 19 عضو.

التعريف بغرفة التجارة والصناعة "الزكار" عين الدفلى

أ- التعريف :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، حيث أنها مؤسسة تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في ادارة دوائرها الإقليمية لدى السلطات العمومية انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ في 03 مارس 1996 المعدل بالمرسوم رقم 311/2000 المؤرخ في 14 اكتوبر 2000 ، وينتمي إلى غرفة التجارة والصناعة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا (تجاريا، صناعيا وخدماتيا) و المسجلين في السجل التجاري

ب- نشأة غرفة التجارة و الصناعة الزكار لولاية عين الدفلى

تم إنشاء غرفة التجارة والصناعة " الزكار " سنة 1984 كمكتب تابع لغرفة التجارة و الصناعة والنشر بالشلف كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري (EPA) هدفها هو تنشيط المحيط الاقتصادي ومتابعة المؤسسات الاقتصادية ، في سنة 1987 ومثل كل غرف التجارة والصناعة الجزائرية ، أصبحت غرفة التجارة والصناعة الزكار مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) مستفيدة من إجراءات المرسومين التنفيذييين التاليين :

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة.(CCI)
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.(CACI)

حيث أصبحت تحت وصاية وزارة التجارة مع الحفاظ على مسؤوليتها المعنوية (Morale) وكذا استقلاليتها المالية و يتم تمثيل المصالح العامة للقطاعات التالية :التجارة ،الصناعة ،الخدمات ،مؤسسات الأشغال العمومية

على المستوى المحلي لولاية عين الدفلى

صلاحيات غرفة التجارة والصناعة " زكار " :

مهام غرف التجارة والصناعة زكار :

مكلفة بتمثيل مصالح منخرطها في المجالات التالية تجارة ، صناعة ، خدمات ، أشغال عمومية لدى السلطات العمومية.

المهام الموكلة لها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 96/03/03 هي :

1- التمثيل

2-الإستشارة

3-الإدارة

4-التوسع الإقتصادي

وبما أنها مؤسسة ذات طابع شخص معنوي تجاري وكونها مسجلة في السجل التجاري ، للغرفة
*إمكانية ممارسة نشاطات تجارية وإقتصادية وذلك من خلال تأسيس وإدارة مؤسسات ذات طابع تجاري ،
صناعي وخدمي مثل مدارس التكوين وتحسين مستوى المؤسسات لتدعيم نشاطها وكذا لإعادة هيكلتها
*إمكانية إنشاء هيئة من أجل التدخل بطلب من المتعاملين لفض النزاعات التجارية الوطنية.

المطلب الثاني : مؤهلات غرفة التجارة والصناعة " زكار_ " :

تتدخل غرفة التجارة والصناعة زكار_ في خمس مجالات مختلفة :

أ-الإستشارة: (CONSULTATION)

تقدم كل الآراء والمقترحات لصالح المتعاملين الإقتصاديين حول المواضيع في مجال تخصصها بطلب
من السلطات العمومية

ب-المعلومات : (INFORMATION)

تلاحظ تحلل وضعيات نشاطات التجار ، الصناعيين ، تقدم معلومات للسلطات العمومية ومنحرفي
غ ت ص ز حول كل المسائل التي ضمن إختصاصها بواسطة الوثائق،توفر وتنتشر الوثائق والمعطيات
الإقتصادية من خلال الإعلانات للمتعاملين الإقتصاديين (AVIS AUX OPERATEURS
ECONOMIQUES) .

ج- الترقية:(PROMOTION)

تأخذ على عاتقها كل العمليات ذات الطبيعة الترقية في مجال إختصاصها بالطبع حول طبيعة وجدوي
وضرورة كل مشروع.

تنظم وتشارك في المعارض والصالونات الوطنية والدولية تشجع الإبداع وتطوير المؤسسات وذلك عن
طريق المتعاملين المحليين.

د-المساعدة:(ASSISTANCE)

تضمن إعادة تأهيل المنحرفين وذلك بتنظيم ملتقيات ،أيام دراسية وغيرها .

تقدم كذلك المساعد التقنية للمتعاملين ،وكذا حل كل الصعوبات بينهم

نشاطات غرفة التجارة والصناعة " زكار_ :

أ-الإنعاش الإقتصادي ولقاءات رجال الأعمال :

الإنعاش الإقتصادي ولقاءات رجال الأعمال موجهة للتوسع الإقتصادي للمؤسسات .و هذا من أجل كذلك تطور المبادلات التجارية وبالأخص تشجيع التصدير وهذا بالنظر إلى عدة مؤسسات قامت بإبرام إتفاقيات لتصدير منتجاتها .

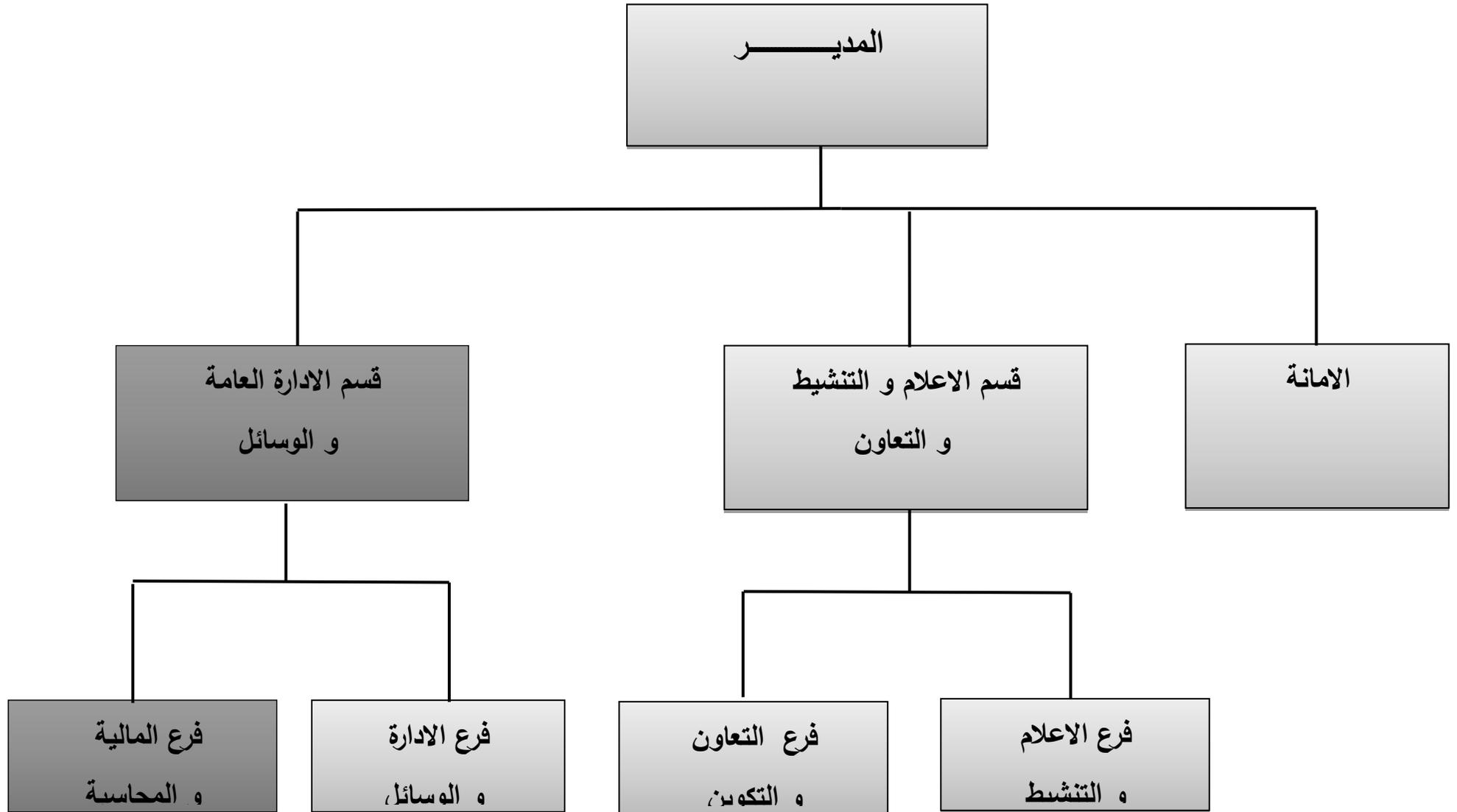
حيث تتم عملية التصدير للمنتجات الجزائرية بالمصادقة من طرف غرفة التجارة والصناعة على شهادة المنشأ (Certifiqua d'origine) بطلب من المؤسسة المصدرة كإجراء من إجراءات المفروضة من طرف الجمارك .

ب-ترقية المعارض والصالونات المتخصصة :

غ ت ص زكار تنشط في هذا المجال ، كونها تنظم 10 تظاهرات في السنة تسجل فيها حضور قوي للمتعاملين الإقتصاديين المحليين في إطار ترقية وتطوير المنتجات المؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في الصالونات الوطنية.

كما أقامت غرفة التجارة والصناعة زكار بصالونات متعددة ومتخصصة بالمنتوج الوطني تحت رعاية معالي وزير التجارة ووالى الولاية بمشاركة العديد من المؤسسات الإقتصادية سجلت حضورها من مختلف ولايات الوطن ممثلة في قطاعات مختلفة .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة * الزكارة * لولاية عين الدفلى



مهام مكتب التريص (قسم الادارة و المالية):

ينقسم إلى فرعين

فرع المالية و المحاسبة

- إعداد أجور الموظفين
- التصريحات الضريبية الشهرية و الفصلية و السنوية
- التصريحات لمصالح الضمان الاجتماعي
- اعداد الحصائل السنوية و الميزانية المالية
- اعداد التقارير المالية
- اعداد الميزانيات التقديرية

فرع الادارة و الوسائل

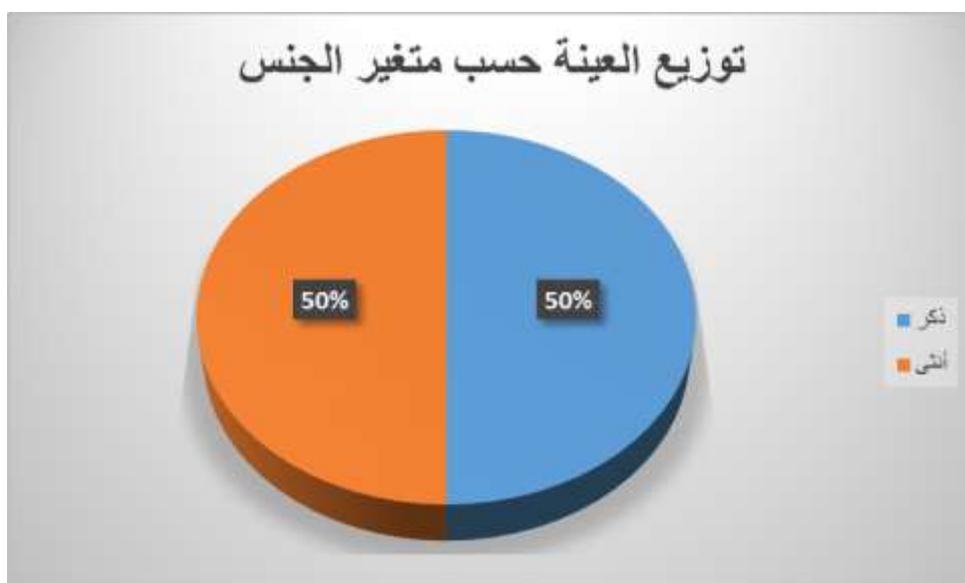
- السهر على السير الحسن لمصالح الغرفة
- حفظ ملفات الموظفين و كل ما تعلق بهم
- مسك الدفاتر القانونية
- جرد جميع ممتلكات الغرفة
- متابعة الجرد
- مسك الصندوق

خصائص عينة البحث:

الجنس:

المتغير	التكرار	النسبة
ذكر	50	%50
أنثى	50	%50

تتكون عينة البحث من عمال من الجنسين حيث بلغ عدد الذكور 50 و عدد الإناث 50 بنسبة متساوية تقدر ب50% لكل من الجنسين.



السن :

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	42	%42
من 30 إلى 50 سنة	24	%24
أكثر من 50 سنة	34	34%

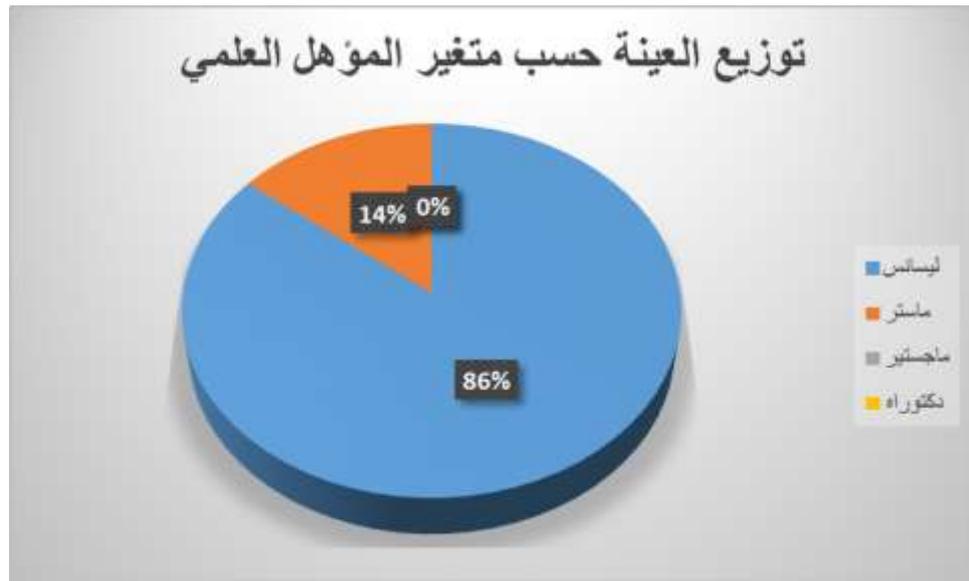
من خلال الجدول نلاحظ توزيع العينة حسب متغير السن هو كالتالي أكبر نسبة مقدرة ب 42% من الأفراد الأقل من 30 سنة تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة بنسبة 33% و في الأخير نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة بنسبة 24% .



المؤهل العلمي:

المتغير	التكرار	النسبة
ليسانس	60	60%
ماستر	10	10%
ماجستير	0	00
دكتوراه	0	00
أخرى	30	30%

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة حاصلون على شهادة ليسانس بتكرار 60% يليهم الحاصلون على شهادة الماستر بنسبة 10% بينما 30% من أفراد العينة لديهم شهادات أخرى فيما لا يحوز أي فرد من أفراد العينة على شهادتي ماجستير و دكتوراه.



المنصب الوظيفي:

المتغير	التكرار	النسبة
المدير	00	
رئيس مصلحة	4	4%
عضو مجلس الإدارة	14	17%
مدير الفرعي	2	2%
تقني	40	40%
عامل	40	40%

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يشغلون وظيفتي عامل و تقني بنسبة 40% لكل منهما فيما يلي هذا أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 14 % ورؤساء المصالح بنسبة 4% وفي الأخير المدراء الفرعيين بنسبة 2%.



الخبرة المهنية :

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	20%
من 5 إلى 10 سنوات	60	60%
من 11 إلى 15 سنة	10	10%
أكثر من 15 سنة	10	10%

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذين تبلغ خبرتهم المهنية بين 5 و 10 سنوات هم الأكثر بنسبة 60% يليهم من تقدر سنوات خبرتهم بأقل من 5 سنوات بنسبة 20% و في الأخير من تتراوح مدة خبرتهم بين 11 و 15 سنة و أكثر من 15 سنة بنسبة 10% لكلا منهما.



المبحث الثاني : أدوات جمع و تحليل البيانات

المطلب الأول : أدوات جمع البيانات

تم الإعتماد في جمع البيانات على استبيان يتكون من 25 سؤال تنقسم إلى محورين المحور الأول هو الإطار المفاهيمي لمبدأ حوكمة الشركات و يتكون من 13 سؤال هي كالتالي :

- تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
- تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها
- توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضماح تحقيق مصالح اليمهور تحقق الحوكمة في الشركات
- تؤثر استق لية الإدارة والبيئات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
- **تكمن أهداف الحوكمة في حماية الأطراف ذات العلاقة**
- يعتبر انلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيس ي لفاعليتها في المؤسسة
- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات اليزائرية
- عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة
- ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والص حيات يحد من فاعلية الحوكمة
- عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
- توافر إطار تنظيمي فعال ييمن تطبيق حوكمة الشركات
- قوانين الشركات المطبقة في اليزائر تافل للمساهميح الحق في انتخاب أو عزل أعياء مجلس الإدارة
- يحق للمساهميح مساعلة مجلس الإدارة واقتراح الطلو

أما المحور الثاني فهو جودة التقارير المالية ويتكون من 12 سؤال هي كتالي

- تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة
- التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة
- تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة
- تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار
- تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة
- الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
- تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية

- يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
- شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
- يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
- التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية

الخصائص السيكو مترية

- الصدق

قمنا بعرض هذا الإستبيان على مجموعة من المحكمين الذين اطلعوا على بنود هذا الإستبيان و تفقوا على صدق البنود.

جدول رقم (7) يوضح ملاحظات الأساتذة المحكمين المختصين في علوم التربية

طبيعة التحكيم	عدد المحكمين	ملاحظات الاساتذة المحكمين
التعليمية		
بدائل الاجوبة		
عدد فقرات		
محتوى الفقرات		

- الثبات

طريقة معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم(9): يوضح حساب الثبات بطريقة الفاكرونباخ في الإستبيان

البعد	معامل الفاكرونباخ
المقياس ككل	0.87

مفتاح التصحيح:

البديل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المطلب الثاني :أدوات تحليل البيانات:

تم الإعتماد في تحليل البيات على الأدوات الإحصائية التالية

- التكرارات و النسب المئوية و استخدمت في التعبير عن خصائص و توزيع العينة
- المتوسط الحسابي : استعماله كقياس النزعة المركزية
- الانحراف المعياري استخدم كقياس لتشتت
- اختبار t test

المبحث الثالث :جمع و تحليل البيانات :

المطلب الأول : جمع البيانات :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

التأثير على رضا العميل	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور الأول
				التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
				%	%	%	%	%	
إيجابي	مرتفعة	1.37	3.42	32	17	22	19	10	العبارة رقم 1
				%32	%17	%22	%19	%10	
إيجابي	مرتفعة	1.30	3.87	46	22	10	17	05	العبارة رقم 2
				%46	%22	%10	%17	%05	
إيجابي	مرتفعة	1.20	3.91	33	49	04	04	10	العبارة رقم 3
				%33	%49	%04	%04	%10	
إيجابي	مرتفعة	1.25	3.81	42	18	26	07	07	العبارة رقم 4
				%42	%18	%26	%07	%07	
إيجابي	مرتفعة			38	29	15	10	08	العبارة

		1.27	3.79	%38	%29	%15	%10	%08	رقم 5
إيجابي	مرتفعة	1.27	3.30	17	36	19	16	12	العبارة رقم 6
				%17	%36	%19	%16	%12	
سلي	منخفضة	1.43	2.91	17	23	17	20	23	العبارة رقم 7
				%17	%23	%17	%20	%23	
إيجابي	مرتفعة	1.31	4.11	52	33	02	00	13	العبارة رقم 8
إيجابي	مرتفعة	1.13	4.06	52	12	31	00	05	العبارة رقم 09
				%52	%12	%31	%00	%05	
إيجابي	مرتفعة	1.00	4.09	40	40	13	03	04	العبارة رقم 10
				%40	%40	%13	%03	%04	
إيجابي	مرتفعة	1.45	3.14	21	26	23	06	24	العبارة رقم 11
إيجابي	مرتفعة	1.30	3.87	46	22	10	17	05	العبارة رقم 12
				%46	%22	%10	%17	%05	
إيجابي	مرتفعة	1.20	3.91	33	49	04	04	10	العبارة رقم 13
				%33	%49	%04	%04	%10	

المحور الثاني : جودة التقارير المالية

التأثير على رضا العميل	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	المحور الثاني
				بشدة	بشدة				
				التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
				%	%	%	%	%	

إيجابي	مرتفعة	042	2.40	30	20	20	10	20	العبارة رقم 1
				%30	%20	%20	%10	%20	
إيجابي	مرتفعة	0.60	4.02	50	15	5	10	20	العبارة رقم 2
				%50	%15	%05	%10	%20	
إيجابي	مرتفعة	1.50	3.00	50	25	10	10	5	العبارة رقم 3
				%50	%25	%10	%10	%05	
إيجابي	مرتفعة	1.45	3.60	40	20	30	5	5	العبارة رقم 4
				%40	%20	%30	%05	%05	
إيجابي	مرتفعة	1.87	3.80	40	20	20	10	10	العبارة رقم 5
				%40	%20	%20	%10	%10	
إيجابي	مرتفعة	1.24	4.02	45	25	10	10	15	العبارة رقم 6
				%45	%25	%10	%10	%15	
سليبي	منخفضة	1.50	3	5	50	15	5	25	العبارة رقم 7
				%05	%50	%15	%05	%25	
إيجابي	مرتفعة	1.30	4.10	35	40	10	5	10	العبارة رقم 8
				35	40	10	5	10	
إيجابي	مرتفعة	1.10	4.00	40	12	30	8	10	العبارة رقم 09
				%40	%12	%30	%08	%10	
إيجابي	مرتفعة			10	40	13	10	7	العبارة

		1.00	4.50	%10	%40	%13	%10	%07	رقم 10
إيجابي	مرتفعة			21	26	23	06	24	العبارة
		1.40	3.30	21	26	23	06	24	رقم 11
إيجابي	مرتفعة			45	15	10	20	10	العبارة
		1.35	3.80	%45	%15	%10	%20	%10	رقم 12

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي:

تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان, تم حساب تكرارات الاجابات المختلفة وما تعلق فـا من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية, كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن ايارات (غير موافق بشدة, غير موافق, محايد, موافق, موافق بشدة) مقياس ترتي , أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان, وهي: (معارض بشدة= 1 معارض=2, محايد=3, موافق=4, موافق بشدة=5), وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا, وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5, حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى, ومن 2 إلى 3 مسافة انية, ومن 3 إلى 4 مسافة الثة, ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 80.0 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الاهمية	الوسط الحسابي
غير موافق تماما	1 إلى أقل من 80.1
غير موافق	8.1 إلى أقل من 60.2
محايد	6.2 إلى أقل من 40.3
موافق	4.3 إلى أقل من 20.4
موافق بشدة	20.4 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبين) بناء على معطيات إحصائية (.

أولاً: الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات

جدول رقم 11: نتائج اراء عينة الدراسة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة.

المؤشرات الاحصائية							الاستجابات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
1.493	3.67	6	4	3	10	16	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
1.275	3.51	4	5	6	15	9	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها
1.239	3.21	6	4	9	16	4	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات

1.312	3.41	5	5	6	15	8	تؤ ر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
1.260	3.69	3	4	8	11	13	تكن أهداف الحوكمة في الية مصا الأطراف ذات العلاقة
1.252	3.56	4	5	3	19	8	يعتبر الإلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة
1.231	3.44	4	5	7	16	7	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية
1.323	3.46	3	6	9	12	9	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة
0.864	3.79	-	2	13	15	9	ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة
0.880	3.74	-	5	6	22	6	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
0.854	3.82	1	2	6	24	6	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات
0.695	3.79	-	-	14	19	6	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة
0.695	3.87	-	1	9	23	6	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول
0.756	3.61	المتوسط العام حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة					

المصدر: (من إعداد الطالبين) بناء على رجات SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (61.3) والذي يقع بين (40.3) (وأقل من) 19.4) (كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت 1 ماسوي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام) 756.0) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وح تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

في الفقرة رقم) 1) (بلغ الوسط الحسابي) 67.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان الحوكمة تعتبر نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها.

في الفقرة رقم) 2) (بلغ الوسط الحسابي) 51.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.

في الفقرة رقم) 3) (بلغ الوسط الحسابي) 21.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق علوى ان التشويريات الواضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصا الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات.

في الفقرة رقم) 4) (بلغ الوسط الحسابي) 41.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق عل أن إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية تؤرر على تفعيل حوكمة الشركات.

في الفقرة رقم) 5) (بلغ الوسط الحسابي) 69.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان أهداف الحوكمة تكمن في اية مصا الأطراف ذات العلاقة.

في الفقرة رقم) 6) (بلغ الوسط الحسابي) 56.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الإلتزام بمبادئ الحوكمة يعتبر المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة.

في الفقرة رقم) 7) (بلغ الوسط الحسابي) 44.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تطبيق الحوكمة يعتبر مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية.

في الفقرة رقم) 8) (بلغ الوسط الحسابي) 46.3 < 3) (اؤا يؤدل علوى أن أغلبية أفراد العينة توافق علوى أنعودم وضووح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة.

في الفقرة رقم) 9) (بلغ الوسط الحسابي) 79.3 < 3) (ا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة.

في الفقرة رقم) 10 (بلغ الوسط الحسابي) $74.3 < 3$) 11 يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق علوى أنعودم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة.

الفقرة رقم) 11 (بلغ الوسط الحسابي) $82.3 < 3$) 12 أوأا يؤدل علوى أن أغلبية أفراد العينة توافق علوى ان تؤوافر إطوار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات.

الفقرة رقم) 12 (بلغ الوسط الحسابي) $79.3 < 3$) 13 يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على انقوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.

الفقرة رقم) 13 (بلغ الوسط الحسابي) $87.3 < 3$) 14 يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول

ثانيا: جودة التقارير المالية

جدول رقم) 12 (: نتائج آراء عينة الدراسة حول جودة التقارير المالية

المؤشرات الإحصائية							الاستجابات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
1.201	4.08	3	2	2	14	18	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة
1.099	4.05	2	2	4	15	16	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة
1.169	3.28	4	6	8	17	4	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة
1.1007	3.15	7	6	7	12	7	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصا في إتخاذ القرار
1.253	3.54	4	4	7	15	9	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي

							للمؤسسة
1.274	3.54	4	4	8	13	10	الإلتزام بالنظام المحاسن المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
1.199	3.67	3	4	6	16	10	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية
1.275	3.49	3	7	7	12	10	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
1.1100	3.100	3	6	8	17	5	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
1.253	3.54	5	3	4	20	7	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
0.873	4.03	1	1	5	21	11	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
0.923	4.21	1	1	4	16	17	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية
0.846	3.662	المتوسط العام حول جودة التقارير المالية					

المصدر: (من إعداد الطالبين) بناء على رجات SPSS .

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الاجابات المتعلقة بجودة التقارير المالية , حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(66.3) والذي يقع بين(40.3) وأقل من) 19.4 (كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت ا ماسي, وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا

وموافقة أغلبية أفراد العينة على جودة التقارير المالية وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (846.0) وهي نسبة تعتبر متوسطة. وح تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية, وهي كالتالي:

في الفقرة رقم) 1 (بلغ الوسط الحسابي) 08.4 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الشفافية تساهم في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة .

في الفقرة رقم) 2 (بلغ الوسط الحسابي) 05.4 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة .

في الفقرة رقم) 3 (بلغ الوسط الحسابي) 28.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية تعتبر الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة.

في الفقرة رقم) 4 (بلغ الوسط الحسابي) 15 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على ان التقارير المالية تساعده أصحاب المصا في اتخاذ القرار.

في الفقرة رقم) 5 (بلغ الوسط الحسابي) 54.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القوائم المالية تظهر الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.

في الفقرة رقم) 6 (بلغ الوسط الحسابي) 54.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الالتزام بنظام المحاس المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 7 (بلغ الوسط الحسابي) 67.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 8 (بلغ الوسط الحسابي) 49.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن عنصر الزمن والتوقيت المناسب يعتبر مهم في تعزيز جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 9 (بلغ الوسط الحسابي) 100.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن نشاطها وإجراءها بكل وضوح وشفافية.

في الفقرة رقم) 10 (بلغ الوسط الحسابي) 54.3 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها.

في الفقرة رقم) 11 (بلغ الوسط الحسابي) 03.4 < 3) ١١ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 12 (بلغ الوسط الحسابي) $03.4 < 3$ يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية.

التحليل عن طريق اختبار ستودنا (T-test)

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان, اعتمدنا على اختيار " T " للعينة البسيطة **One Sample T text** عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$:

- رفا الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) > 5\%$:

أولاً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم) 13 (يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة الإطار المفاهيمي لمبادئ لحوكمة

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	T المحسوبة	العبارات
تقبل H1	0.008	100	2.789	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
تقبل H1	0.016	100	2.512	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها
تقبل H0	0.308	100	1.034	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصا الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات
تقبل H0	0.058	100	1.952	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات

0.001	100	3.432	تتم أهداف الحوكمة في الية مصا الأطراف ذات العلاقة
0.008	100	2.813	يُعتبر الإلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة
0.033	100	2.211	يُعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية
0.025	100	2.339	عدم وضوح القوانين واللوائح يُعتبر عائق في تطبيق الحوكمة
0.000	100	5.746	ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة
0.000	100	5.276	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
0.000	100	5.997	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات
0.000	100	7.142	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة
0.000	100	7.833	يحق للمساهمين مساهمة مجلس الإدارة واقتراح الحلول

جميع الفقرات	5.063	100	0.000	تقبل
الفرضية H1				

المصدر : (من إعداد الطالبين) بناء على SPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم 13) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة. من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 063.5 ومستوى دلالة 000.0 هي اقل من 005.0 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا يجب توفر تلك العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.50$.

H1 = يجب توفر تلك العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.50$.

ثانيا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني

الجدول رقم 14) يوضح اختبار "T" للعينة جودة التقارير المالية.

العبارات	المحسوبة T	درجة الحرية	مستوى دلالة	القرار
تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة	5.602	100	0.000	تقبل H1
التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	5.974	100	0.000	تقبل H1
تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	1.507	100	0.140	تقبل H0
تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ	0.693	100	0.493	تقبل

H0				القرار
H1	0.011	100	2.683	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة
H1	0.012	100	2.639	الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
H1	0.001	100	3.471	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية
H1	0.022	100	2.1007	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
H1	0.041	100	2.110	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
H1	0.011	100	2.683	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
H1	0.000	100	7.335	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
H1	0.000	100	8.156	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية
الفرضية H1	0.000	100	4.887	جميع الفقرات

المصدر: (من إعداد الطالبين) بناء على رجات SPSS).

يتضح من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول جودة التقارير المالية من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 887.4 ومستوى دلالة 000.0 هي اقل من 005.0 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفا H0 .

H0 = لا تدعم تلك العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.50$.

H1 = تدعم تلك العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.50$ الفرع الرابع: الارتباط بمعامل برسون

الجدول رقم (15) يوضح معامل الارتباط بين المحور الاول والمحور الثاني

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية
الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة	معامل الارتباط	0.905
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	100

المصدر: من إعداد الطالبان، (بناء على مخرجات برنامج SPSS)

يتبين لنا من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000.0 وهي اقل من 05.0 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 905.0 || يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث قمنا بإز استبيان، و بناءا على المعلومات المستخرجة منه وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستعمال برنامج SPSS 21 وتحليل النتائج للوصول إلي تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

- معظم أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة الشركات لها أثر إيجابي في تحقيق جودة التقارير المالية.

- وحسب الإجابات التي تحصلنا عليها في الاستبيان نرى بأنه لا تزال هناك معوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

خاتمة

خاتمة:

إن تزايد الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، وأهمية أخذ الحذر في نوعية المعلومات المفصح عنها، لذا وجب البحث عن طريقة لتغيير الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى إبراز سياسات الشركة والإستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات للحصول على التقارير ذات الجودة.

لذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة داخل الشركة من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية والغير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية لتكون شفافة ونزيهة، ومنح الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدققين الداخليين لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة كتحقيق المخاطر، كما تم التطرق في الدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، و هذا أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفها الخاصة.

ومن خلال ذلك يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية للدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن: الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على اية الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الإستغلال الأمثل للموارد، ولقد توصلنا خلال المبحث الأول في الفصل النظري للدراسة مع الإتفاق مع مضمون هذه الفرضية قمنا بإعطاء تعريف لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى التوصل إلى أهم مبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن هناك علاقة و يقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ، حيث أن مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على تفعيل عمليات الإفصاح وبالتالي تعزيز موثوقية التقارير المالية ، فقد تم إثبات ذلك باعتبارها أنها الأداة التي يتم بموجبها توفير ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن مبادئ حوكمة الشركات تعمل على تحسين جودة التقارير المالية من خلال الآليات المختلفة للحوكمة، فقد تم إثبات وجود علاقة ارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وذلك اعتمادا على الآليات المختلفة للحوكمة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المتعلقة بدور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية فقد توصلنا في الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا تلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية ومن أهمها فقدان الثقة والمصادقية في التقارير المالية.

- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات حوكمة الشركات وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بمسائل المديرين التنفيذيين.

- حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين المساهمين وتحد من استغلال السلطة.

- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تعمل حوكمة الشركات على تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية.

- ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة، وان عدم كفاءة أجهزة الرقابة يحد من تطبيق مبادئ الحوكمة.

- من خلال التقارير المالية المنشورة يمكن من معرفة الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار المناسب.

التوصيات:

- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.

- تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية في الشركات الجزائرية وذلك بالتأكيد على ضرورة تمتعهم بالإستقلالية والنزاعة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.

- حث الشركات على وضع إجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقا لمتطلبات التشريعات والجهات الرقابية.

- تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع دور مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، ونظرا لحدأة تطبيقه في الشركات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث.

اسهامات مبادئ حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية دور مبادئ حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الإلكتروني.

تناول موضوع حوكمة الشركات من منظور إسلامي.

قائمة المراجع

الكتب:

- رجب عبد العال , المحاسبة الادارية و الادوات التحليلية والاتجاهات السلوكية , الاسكندرية , مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية للنشر , 1984 .
- علي خضر , حوكمة الشركات , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , 2014 .
- منير النجار , البعد المصرفي في حوكمة الشركات , إتحاد المصارف الإلكترونية , العدد 40 , مارس 2008 .
- بلابل خل المسكارنة, أخلاقيات العمل, دار الميسرة, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, 2009 .
- طارق عبد العال, حوكمة الشركات المفاهيم- المبادئ- التجارب- التطبيقات, الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر , 2005, .
- علاء فرحان طالب, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار الصفاء, الطبعة الأولى, عمان, 2001.
- عبد القادر سليمان, الأسس العقلية للسياسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر , 2007
- عدنان بن حيدر بن درويش, حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ,اتحاد المصارف العربية, 2007.

مداخلات وملتقيات:

- الجوزي جميلة, دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية, منشور في : <https://www.google.dz/wehb.sourceid>
- بروش زين الدين, دهيمي جابر, دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المؤالي والإداري, الملتقوى الوؤطر حؤول حوكمة الشؤركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة بسكرة, يومي 6_7ماي 2012 .
- بن عيشى عمار, عمري سامي, مداخلة بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأره على الإفصاح المحاس وجودة التقؤاير الماليؤة, الملتقوى الوؤولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة :واقع, رهانؤات وأفاق",جامعة العربي بن مهيدي , أم البواقي ,يومي 08/07 ديسمبر 2010.
- حسين القاضي, حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا (دراسة مقارنة مع بعا الدول العربية, بحث مقدم لمؤتمر ادمات المالية الإسلامية الثاني, 2008.
- دادن عبد الغر, سعيدة نلي, فعالية الحوكمة ودورها في الحد مؤن الفساد المؤالي والإداري, الملتقوى الوؤطر حؤول حوكمة الشؤركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة بسكرة ,يومي 6_7ماي 2012 .

- سيد عبد الران عباس بله باسي , دور تطبيق حوكمة الشركات في ارسنة أسؤاليب المحاسؤبة الإبداعية , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسير , ع 12 لسنة 2012 .
- صبايحي نوال, مداخلة بعنوان, أ ر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية, الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاس المالي الجزائري ومطابقتة مع معايير المحاسبة الدولية وتأ يره على جودة المعلومة المحاسبية ,جامعة الوادي
- صلاح الدين محمد الأمين الإمام, دور حوكمة الشركات في عمليات تقيؤيم الإسؤثمر , دراسة تحليلية , ورقة إلى المؤتمر العلمي الأول للنزاهة, بدون سنة نشر.
- عبد المجيد الصالحين, الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية, ورقة مقدمة لمؤتمر ادمات المالية الإسلامي الثاني, طرابلس ,ليبيا , 2010 .
- عبد الق ادر ب ريش, قواعد تطبي ق مباديء الحوكمة في المنظومة المص رفية م ع الإش ارة إلى حالة الجزائر , مجلة الإص لاحت الاقتصادية والاندما في الاقتصاد العالمي , المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, العدد الأول, 2006.
- فلاح صليحة, دور آليات الحوكمة في تفعيؤل أداء شؤركات التؤامين التكوافلي, مجلة الأكاديميؤة للدراسؤات الاجتماعية والانسؤانية ,العدد 11, جامعة حسيبة بن بو علي الشل , جانفي 2014 .
- فيروز شين, نوال شين, دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤؤولية الإجماعية للمنظمة, مداخلة ضؤمن الملتقى الوؤطر الأول حؤول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري , جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 06/07 ماي 2012.
- كمال بو عظم, زايدي عبد السلام, حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقؤوع الأزمؤات الحوكمة وأحلاقيؤات الأعمال في المؤسسات , جامعة عنابؤة, الجزائر , 18-19 نؤوفمبر 2009, نقؤلا عؤن الموقع الإلكتروني: <http://ie-fpedia.com/arab> (المطلع عليه تاريخ 2018/01/31) .
- لطي زيود, ريم علي عيسى, الإفصاح المحاس والعوامل المؤرة عليه في الشركات المساهمة السؤورية, دراسة حالة شؤركة المجموعؤة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق, مجلة جامعة تشرين للبحؤث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلؤد 33 , العدد 1, 2011.
- محمد عبد الحليم عمر , حوكمة الشركات , ورقة عمل أساسية مقدمة للحلقة الثقافية الثالثة و الثلاثون , جامعة الأزهر مركز صا عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي .
- مها محمود رمزي ربحاوي , شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات , دراسة حالة للشركات المساهمة العاملة العمانية , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, دمشق , سوريا المجلد 24 , العدد الأول 2008 , نقلا عن الموقع الإلكتروني:

المطل ع علي هـ <http://www.damscuniversity.edu.sy/image/magazine/1-2008.swf>

بتاريخ: 2018/02/10 .

الرسائل الجامعية:

- العابدي دلال, حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية , دراسة حالة شركة اليوانس للتأمينات, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2016/2015

- العمري سمؤيرة, تطبيق آليات الحوكمة علوى جودة الإفصاح المحاسو , دراسة حالة ديوان الترقية والتسويير العقواري لولاية البؤيرة, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, جامعة آكلي محند الحا , البؤيرة, 2014/ 2013.

ملاحق

الملحق رقم 01 الإستبيان

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة :

أولا-البيانات الشخصية والمهنية:

العمر:

من 30 الى 50 سنة

اقل من 30 سنة

أكثر من 50 سنة

المؤهل العلمي:

ليسانس

ماستر

ماجستير

دكتوراه

أخرى

المنصب الوظيفي:

المدير الفرعي المدير

محاسب رئيس مصلحة

مراجع داخلي عضو مجلس الإدارة

أخرى

4-الخبرة :

من 5 الى 10 سنة

اقل من 5 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 11 إلى 15 سنة

ثانيا:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات						
01	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها					
02	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها					
03	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات					
04	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات					
05	تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة					
06	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة					
07	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية					
08	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة					
09	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة					
10	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة					
11	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات					
12	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
13	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول					
المحور الثاني : جودة التقارير المالية						
01	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة					
02	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة					
03	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة					
04	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار					
05	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة					
06	الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية					
07	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية					
08	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية					
09	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية					
10	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها					
11	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية					
12	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية					

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

1	مقدمة.....
4	الفصل الأول.....
4	الجانب النظري.....
5	تمهيد:.....
6	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.....
6	المطلب الأول: نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات أولاً: بدايات فكرة الحوكمة.....
8	المطلب الثاني: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات أولاً: مفهوم حوكمة الشركات.....

المطلب الثالث : محددات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها وأبعادها أولاً: محددات حوكمة الشركات.....	11
المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية.....	15
المطلب الأول : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية.....	16
المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية.....	18
المطلب الثالث : مشاكل تدني جودة المعلومات المالية.....	19
المبحث الثالث : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.....	20
المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة.....	20
المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.....	21
المطلب الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة التقارير المالية.....	24
المطلب الرابع: الدراسات السابقة.....	25
خلاصة الفصل :	26
الفصل الثاني.....	27
الجانب التطبيقي.....	27
المطلب الثاني :مكان إجراء البحث.....	29
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة * الزكاز * لولاية عين الدفلى.....	35
المبحث الثاني : أدوات جمع و تحليل البيانات.....	41
المطلب الأول : أدوات جمع البيانات.....	41
المطلب الثاني :أدوات تحليل البيانات:	43
المبحث الثالث :جمع و تحليل البيانات :	43
المطلب الأول : جمع البيانات :	43
المطلب الثاني : التحليل الإحصائي:	46
خلاصة الفصل:	58

60خاتمة:
63قائمة المراجع
67ملاحق
70فهرس المحتويات